

لم ينعقد النذر ولا انعقد ولو قال أنا استنى وقصصها لزم ولا يبطل لأن المشي ليس
بطاعة في نفسه ولو نذر صلوة في الكعبة لم يجزئه حوائب المسجد ومحب المشي من ذورة
اصلة إلا أن يعين غيرها **المطلب الثالث** الصوم بحية مطلقه أقله وهو يوم كامل ولا يلزمه
التيسب ولو نذر صوم شهر لم يجب قبله التتابع والمفترق ولو قيسه بالتتابع وجب ولا
يجب قبل المفترق لو قيس على أشكاله منناهه ليجاب يوم غير التتابع فلا يجزئ الثاني ولو
عين يوم السبت ولو نذر التتابع في صوم شهر معين ففي صحبه في قضاءه نظر ولو نذر
صوم هذه السنة لم يجب قضاء العيدين ولا أيام التشريق إذا كان معنى ولا يشترط رمضان
ويحل بدخل رمضان في التمتع لا قرب ذلك فيجب ما فطره على كفا مرتان وقضاه
واحد ومحب قضاء ما فطره السفر والمرضى والمحيض ولو كان غير مريض لزمه أيام
التشريق ولو فطره أثناء السنة لغيره كغيره ونهى ما فطره خاصة وإن شرط
التتابع ولو كان لعذر من مرض أو سفر أو حيض قضى ولا قضاء ولو نذر سنة غير
معينة لزمه المشي بشرطه ولا يحط عنه رمضان ولا أيام الحيض ولا العيدين والشهر المعين
الهلالين أو يلوين يومين من التتابع والمفترق ولو خمسة أيام على رأي ولو صام سنة
واحدة أكلها شهر عن رمضان ويومين عن العيدين ولو شرط التتابع في الحيض
والمرض ولو نذر صوم شهر متتابعاً وجب أن يتوحي ما يقع فيه ذلك فلا يصوم ذ الحجة
وأن التتابع ان يقع فيه ثمانية عشر يوماً ولا ينعقد نذر الصوم إلا أن يكون طاعة فلا
نذر العيدين أو أيام التشريق بمعنى وصوم الليل أو مع الحيض لم ينعقد وإن كان قد نذر
فولو نذر صوم يوم مقدم زيد لم يقع سواء قدم ليلاً أو نهاراً على أشكال ولو نذر يوماً
سقط يوم يجيئه وجب ما بعده ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صام بقية رمضان
لأنه كالمستثنى ولا قضاء ولو اتفق يوم عيداً فطره ولا قضاء على الأقوي ولو وجب
على هذا التا درصم شهر من متابعين قبله يصوم في الزرع عن الكفاة وفي الثاني

عن النذر ويجزئ صوم يوم عن النذر فيها لأنه لا ينعقد به التتابع ولا فيهما من تقدم وجب التكبير
عن العذر والتابع ولو قدم ليلاً لم يجب نفي ولو صام بقية الأضغان ولم يعط هذا الصوم
بأقرب يوم قبل التتابع العقد وج قد ينعقد يوم قدوم زيد ولو نذر الصوم في بلد معين قبل
الخروج منها ولو نذر ان يصوم زمناً وجب خمسة أشهر ولو نذر حيناً وجب ستة أشهر
ولو نذر غير ذلك لزم ما نذر ولو نذر صوم الدهر فإن السنة العيدين وأيام التشريق بمعنى
صح ولا قرب في حله رمضان وإن نذر دخول العيدين وأيام التشريق بمعنى بطل النذر مراً
ولو أطلق فالأقرب وجوب غير العيدين وأيام التشريق ولو نذر صوم الدهر مراً حضر
وجب فلم يدخل رمضان في السفر بل يحل فطره ويقضيه لأنه كالمستثنى ولو نذر في يومين
أيام أخرى هل له ان يجعل قضاء ما فطره من رمضان صغيراً جزئياً أو مرض أو يحج عليه التأخير
الذي ان يضيقت رمضان الثاني في أشكال أو به حوائز التحجيل فلو عين يوماً للقضاء فحل الاضغان
قبل التتابع واختياراً أشكالاً فان سقعتاه فحل الحجاب كفاة خلف النذر أشكالاً متناه
مناه أنه فطر يوماً من القضاء قبل الزوال ومن كون العدول عن النذر سابقاً لظهور القضاء
فإنما الحل به فقدا فطر يوماً كان يحرم صومه بالنذر لغيره جذراً إذ العذر مرمم القضاء ولم
نعله والاضغان خرج عن كونه قضاءً وأذن سقوط الكفاة في اليوم الأول لو حرمه سقوطها
في اليوم الثاني وهكذا وكذا لو فطر بعد التتابع في حرم الكفاة من واحد أو كليهما
في النكاح ولو نذر صوم قدومه فطره بسلامه قدومه في العدة فالأقرب الإجماعية الصوم
وإن عرض قدومه بعد التتابع ولو نذر عتق عبد يوم قدومه فباعه ثم قدم يوم البيع
بعد ظهر بطلان العقد وحمل ذكر اليوم على جميع ذلك اليوم ولو نذر ما قام صوم المنقوع
لزمه ولو نذر صوم بعض يوم احتمال البطلان والزمه يوم كامل أو الموقول بعضهم
لأنه يبدل ولو نذر صوم اثنين أو أيام لم يجب قضاء الاثنين الواحدة في شخص
وإن كان الخامس مع الاشتباه على رأي ولا يوم العيد على رأي وفي الحيض و